نحو التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل تراجع الإيرادات النفطية في الجزائر
– إنتاج وتصدير التمور نموذجا –

د.بهلولي فيصل
جامعة البليدة 2

الملخص:
إن ترقية الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة أصبح ضرورة ملحة تفرضه التحديات التي تواجهها الجزائر اليوم، فأسعار النفط التي تهاوت إلى مستويات قياسية، من شأنها أن تهدد استقرار الاقتصاد الوطني في المستقبل إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه اليوم، وفي ظل هذه الوضعية فإن الاهتمام بإنتاج وتصدير مادة التمور يمكن أن يساهم كمورد بديل للنفط في تنمية الصادرات الجزائرية غير النفطية، والتخلص من التبعية للمحروقات التي تعرفتها الجزائر منذ عقود من الزمن.
الكلمات المفتاحية: الصادرات الجزائرية، الصادرات خارج المحروقات، إنتاج وتصدير التمور.

Abstract:
The upgrade of exports out of hydrocarbons in general and agriculture in particular, has become an urgent necessity imposed by the challenges facing Algeria today, Oil prices which have tumbled to record lows, that would threaten the stability of the national economy in the future if the situation for what it is continued today, with this situation the interest in the production and export of dates can contribute to an alternative supplier of oil in development of the Algerian non-oil exports, and get rid of the dependency on hydrocarbons which tariffs Algeria since decades.
Key words: Algerian exports, exports out of hydrocarbons, production and export of dates.

المقدمة:
تعرف معظم دول العالم تزايدا كبيرا في حجم النفقات العامة من سنة إلى أخرى، مما فرض على السلطات العمومية ومهما اختلفت توجهاتها وسياستها الاقتصادية، أن تعمل على توفير الموارد المالية الدائمة واللازمة لمواجهة هذه النفقات المتزايدة، بفعل تعدد مجالات التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، واختلفت هذه الموارد وتباينت أهميتها حسب تطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، بالمقابل يعتبر قطاع المحروقات عصب الاقتصاد الجزائري، إلا أن الاعتماد عليه في وضع إستراتيجية تنموية يعتبر مخاطرة في ظل تقلبات أسعار النفط وانهيارها في السنوات الأخيرة، لذا تسعى الجزائر إلى تفعيل الصادرات خارج هذا القطاع في ظل الثروات التي تزخر بها وتوفير الموارد المالية الدائمة واللازمة

لمواجهة النفقات العامة المتزايدة، والاهتمام أكثر بآليات اقتصادية فعالة تضمن عدم الوقوع في الإختلالات الناجمة عن تذبذب أسعار النفط، والاعتماد على سياسة تنويع هيكل الصادرات ما يمكنها من كسر هذه الأحادية والتشغيل شبه الأمثل لكل القطاعات بهدف خلق إستراتيجية متوازنة في التنمية الشاملة.

بالمقابل تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة لمادة التمور في العالم، وبالرغم من أن إنتاج التمور يأتي في مرتبة أساسية في الزراعة الجزائرية، إلا أن يواجه العديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية، وقد كان لهذه الأخيرة انعكاسات سلبية على إنتاج وتصدير هذه المادة، رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال، وبناء على العرض السابق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ما يلي: **ما هي آفاق التوجه نحو تطوير صادرات التمور الجزائرية كمورد غير نفطي في ظل تراجع مداخيل الصادرات من المحروقات ؟**

وإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: لمحة عن تطور الصادرات الجزائرية في بداية الألفية الثالثة؛
- المحور الثاني: إنتاج وتجارة التمور في العالم؛
- المحور الثالث: إنتاج وتصدير التمور في الجزائر.

المحور الأول: لمحة عن تطور الصادرات الجزائرية في بداية الألفية الثالثة.

تعتبر التجارة الخارجية مظهر من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث تقوم كل دولة بتصدير جزء من ما تنتجه إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تستورد جزء من ما ينتجه العالم الأخر، وتعبر الإحصائيات في هذا المجال على اعتماد الجزائر وسائر الدول النامية المنتجة للمواد الأولية والخام في تعاملها مع العالم الخارجي في مجال نشاط الاستثمار والإنتاج والاستهلاك على النفط وبعض المحاصيل الزراعية، فالهيكل التجاري للصادرات الجزائرية يتكون من صادرات نفطية وأخرى غير نفطية.

أولا: تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2014)

إن المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) يجد أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل رصيدا موجبا على طول هذه الفترة، غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري، ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كلية على قطاع المحروقات[1]، ومن خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (01) يمكن استنتاج مايلي:

- لقد تضاعف إجمالي الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة بنسبة 185,9%، ولقد بدأت في الارتفاع ابتداءا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2011، غير أن نسب هذه الزيادة كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى (مع تسجيل تراجع بنسبة 43% سنة 2009)، ولكن ابتداءا من سنة 2012 بدأت قيمة هذه الصادرات بالتراجع ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى لتراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، إن الارتفاع التي عرفته قيمة الصادرات الجزائرية أعطى أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا

[1]- بهلولي فيصل: " التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 113.

يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات[2]؛

- بالمقابل عرف إجمالي الواردات الجزائرية ارتفاعا متواصلا خلال هذه الفترة (باستثناء سنة 2009 أين عرف تراجعا طفيفا لم يتجاوز 0,5%)، وبلغت نسبة هذا الارتفاع حوالي 537%، إلا أن نسبة هذا الارتفاع وبعد أن عرفت ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2008، بدأت في التراجع تماشيا مع التراجع في حجم الصادرات، وتتشكل أساسا من المواد الغذائية نتيجة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة و ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد، وكذا من سلع التجهيز بسبب كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له أموال ضخمة؛

الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري في الجزائر في الفترة (2000-2014) الوحدة: (مليار دولار، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	22,0	19,1	18,8	24,6	33,1	46,0	54,6	60,2	79,3	45,2	57,1	73,5	71,9	64,9	62,9
%التطور	-	-13,2	-1,6	30,8	34,5	38,9	18,7	10,3	31,7	-43,0	26,3	28,7	-2,2	-9,7	-3,1
الواردات	9,2	9,9	12,1	13,5	18,3	20,3	21,5	27,6	39,5	39,3	40,5	47,2	50,4	55,0	58,6
%التطور	-	7,6	22,2	11,6	35,5	10,9	5,9	28,4	43,1	-0,5	3,1	16,5	6,8	9,1	6,5
م .تجاري	12,8	9,2	6,8	11,1	13,8	25,6	33,2	32,5	39,8	5,9	16,6	26,2	21,5	9,9	4,3
%التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	156	143	118	107

المصدر: Evolution de la balance commerciale de l'Algérie période (2000-2013), direction générale des douanes (DGD), 2014, P01, et statistiques du commerce extérieur de l'Algérie année 2014, DGD, P 04.

- لقد سجل الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014) فائضا مستمرا، غير أن قيمة هذا الفائض لم تكن متزايدة بل تميزت بالتذبذب، فقد عرف ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2009 أين شهد انخفاضا كبيرا عند 5,9 مليار دولار، ثم ارتفع سنتي 2010 و2011، ليعود إلى

[2]- قندوز طارق-قاسمي السعيد: " تحديات ورهانات ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-مقاربة وصفية تحليلية "، مقال منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على الرابط: http://www.kantakji.com/strategic-management.aspx، ص 02.

الانخفاض بعد ذلك ويسجل أدنى قيمة له 4,3 مليار دولار سنة 2014 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات من جهة وارتفاع قيمة الواردات من جهة أخرى؛

- لقد انعكس اتجاه قيمة الصادرات على نسبة تغطية الصادرات للواردات، فكانت هذه الأخيرة ترتفع بارتفاع قيمة الصادرات وتنخفض بانخفاضه، فلقد أدى تراجع قيمة الصادرات ابتداءا من سنة 2012، إلى تراجع نسبة التغطية وتسجيلها أقل نسبة خلال الفترة السابقة 107% سنة 2014.

ثانيا: تطور الصادرات النفطية في الفترة (2000-2014)

لقد تميزت صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (2000-2014) بالتذبذب الذي غلب عليه طابع الارتفاع مع الانخفاض في بعض السنوات، نتيجة عدم الاستقرار الذي عرفته أسعار النفط، وبالرغم من ذلك فلقد ساهمت هذه الأخيرة بنسبة 97,2% في إجمالي الصادرات كمتوسط سنوي لنفس الفترة، و يمكن التمييز خلال هذه الفترة بين فترتين جزئيتين:

- شهدت الفترة (2000- 2008) ارتفاعا مستمرا لحصيلة الصادرات النفطية (ابتداءا من سنة 2004)، فقد بلغت 77,4 مليار دولار سنة 2008 مقابل 21,4 مليار دولار سنة 2000، نتيجة الارتفاع في أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008، فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية 2008، كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007، و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة 2008، غير أن هذا الارتفاع ساهم في عودة الجزائر للاعتماد على عوائد صادراتها النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا سنة 1998، وهو ما انعكس سلبيا على النمو خارج المحروقات[3]، وقد بلغت مساهمتها حوالي 97,3% في إجمالي الصادرات كمتوسط سنوي لنفس الفترة؛

الشكل رقم (01): هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

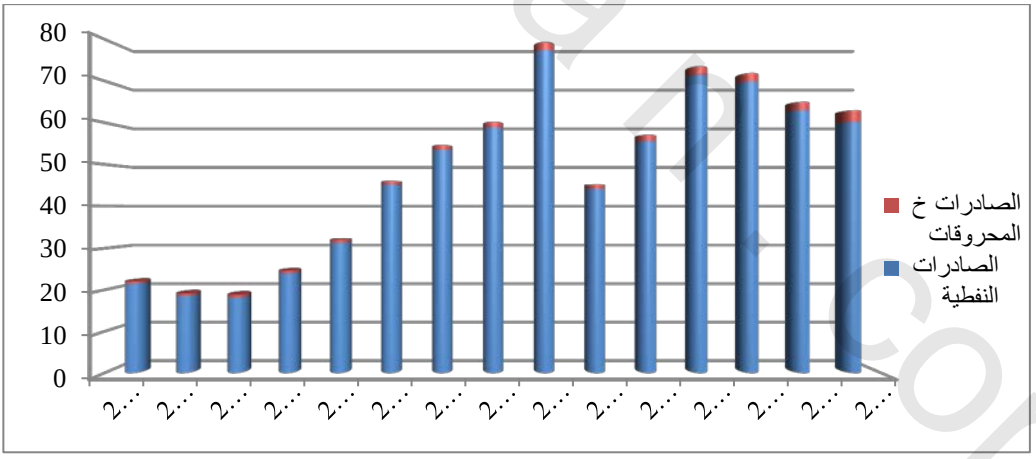

المصدر: Evolution de la balance commerciale de l'Algérie période (2000-2013), op cite, P03. et statistiques du commerce extérieur de l'Algérie année 2014, op cite, P10.

[3]- عيه عبد الرحمان: " دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية- حالة (2000-2011)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 05، جوان 2011، ص210.

- بالمقابل شهدت الفترة (2009-2014) تراجعا كبيرا لصادرات الجزائر من المحروقات سنة 2009 لتبلغ 44,1 مليار دولار فقط متراجعة بنسبة قاربت 43% مقارنة بالسنة السابقة، نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 63,4 دولار للبرميل الواحد بسبب الأزمة المالية العالمية، لتعاود الارتفاع بعد ذلك لتصل إلى 71,4 مليار دولار سنة 2011 بسبب اقتراب أسعار النفط من عتبة 100 دولار للبرميل، ثم تعود تعود للانخفاض مرة أخرى وتبلغ 60,1 مليار دولار سنة 2014 مع انخفاض أسعار النفط لأدنى مستوى له في آخر 5 سنوات تحت سقف 60 دولار للبرميل الواحد[4]، وبالرغم من ذلك فقد بقيت مساهمتها تقدر بـ 96,7% في إجمالي الصادرات كمتوسط سنوي لنفس الفترة.

ثالثا: تطور الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2000-2014)

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1998 بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تنويع الصادرات الجزائرية بما فيه الكفاية، بالمقابل فإن عمليات الخوصصة، وتحديث قطاع الصناعة والانفتاح التجاري على العالم، والذي كان من المفروض أن تمثل فرصة ثمينة لربط علاقات تجارية متينة مع الخارج كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى (كدول أوروبا الوسطى والشرقية)، لم تحقق النتائج المرجوة بل وساهمت في غلق المؤسسات الوطنية والاعتماد على الاستيراد.

وبشكل عام، فإن عدم تنوع الصادرات هي واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات أحادية الإنتاج من الدول النامية، واليوم فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تعاني من مشكلتين رئيسيتين هما قلة العرض من السلع المصدرة ونقص الخبرة في عمليات التصدير[5].

[4]- بن رمضان أنيسة: " تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول-دراسة حالة الجزائر "، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 09، جويلية 2015، ص 35.

[5] -Si Mohammed Djamel-Hachemi Douici Naima :« ouverture économique et insertion dans l'économie-monde : les atouts et les contraintes pour l'économie algérienne », colloque international « les reformes politiques et institutionnelles dans les pays maghrébins et perspectives d'intégration, faculté de Oujda, 10-11 mais 2013, P07.

الجدول رقم (02): هيكل الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2000-2014)
الوحدة: مليون دولار

	م.غذائية	م. خامة	م.ن.م	س. ت.ف	س.ت.ص	س. استه	المجموع	نمو (%)
2000	32	44	465	11	47	12	**612**	-
2001	28	37	504	22	45	12	**648**	**5,9**
2002	35	51	551	20	50	27	**734**	**13,3**
2003	48	50	509	1	30	35	**673**	**-8,3**
2004	59	90	571	-	47	14	**781**	**16,0**
2005	67	134	651	-	36	19	**907**	**16,1**
2006	73	195	828	1	44	43	**1184**	**30,5**
2007	88	169	993	1	46	35	**1332**	**12,5**
2008	119	344	1384	1	67	32	**1937**	**45,4**
2009	113	170	692	-	42	49	**1066**	**-45,0**
2010	315	94	1056	1	30	30	**1526**	**43,1**
2011	355	161	1496	-	35	15	**2062**	**35,1**
2012	315	168	1527	1	32	19	**2062**	**0,0**
2013	402	109	1458	-	28	17	**2014**	**-2,3**
2014	323	112	2349	-	16	10	**2810**	**39,5**

المصدر: Commerce extérieur de l'Algérie année 2014, Algex, Mai 2015, P18 . et évolution de la balance commercial de l'Algérie période (2000-2013), op cit, P03,

أما بالنسبة لهيكل الصادرات خارج المحروقات، فقد استحوذت المنتجات نصف المصنعة على حصة الأسد، فهي تساهم بنسبة 73,5% كمتوسط سنوي من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2000-2014)، تليها كل من المنتجات الغذائية والمنتجات الخامة واللتان ساهمتا بنسبة 10,1% و9,8% على التوالي، تأتي بعدهما كل من سلع التجهيز الصناعي وسلع الاستهلاك بنسبة مساهمة تقدر بـ 3,8% و2,3% على التوالي، في حين لم تساهم سلع التجهيز الفلاحي سوى بنسبة 0,5% كمتوسط سنوي من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2000-2014).

المحور الثاني: إنتاج وتجارة التمور في العالم

تعتبر التمور منتج مهم وثروة وطنية وقومية في نفس الوقت، ولقد تسارعت خطى الإنتاج العالمي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بحيث دخلت هذا المضمار حديثا الكثير من الدول إضافة إلى الدول المنتجة أصلا، بحيث أصبح التنافس أشد لإنتاج وتسويق التمور في الأسواق العالمية بالرغم من زيادة الطلب العالمي عليها، لأهميتها الغذائية والصحية، إضافة إلى إدخالها في عدة صناعات أخرى.

أولا: أهم الدول المنتجة للتمور في العالم

لقد عرف الانتاج العالمي لمادة التمور ارتفاعا مستمرا في السنوات الماضية، إذ انتقل من 5,2 مليون طن في السنة كمتوسط للفترة (1990-2004) بمعدل نمو سنوي قدره 5%، إلى أكثر من 6,5 مليون طن في السنة كمتوسط للفترة (1999-2008)، ليتجاوز 7,4 مليون طن في السنة كمتوسط للفترة (2009-2013)، وهو ما يضعها في المرتبة الخامسة من بين الفواكه الأكثر إنتاجا في المناطق الجافة وشبه الجافة بعد الحمضيات والمانجو والموز والأناناس، وقبل بعض الفواكه المجففة كالعنب والتين والخوخ، ويمكن تقدير عدد أشجار النخيل في العالم بنحو 100 مليون نخلة، تتوزع بشكل رئيسي في دول الخليج العربي وشمال أفريقيا، ويمتد تواجدها من باكستان شرقا إلى جزر الكناري غربا إلى المحيط الأطلسي، كما وصلت زراعتها خارج هذه المناطق كجنوب إفريقيا وأستراليا والأمريكيتين[6].

الشكل رقم (01): تطور الإنتاج العالمي للتمور في الفترة (1999-2013)

الوحدة: طن

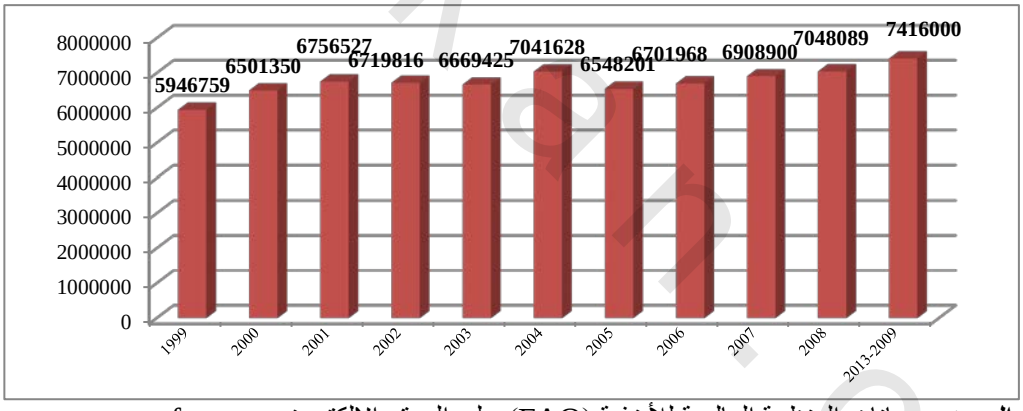

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للأغذية (FAO) على الموقع الإلكتروني:www.fao.org

يتم إنتاج التمور في أكثر من 35 دولة عبر العالم، وقد تميزت العديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر ودول الخليج العربي بالاهتمام بنخلة التمر والتوسع في زراعتها وزيادة أعدادها إضافة إلى زيادة إنتاجيتها على غرار المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج بعد مصر سنة 2014، إذ تأتي أشجار النخيل فيها في مقدمة محاصيل

[6]- بن عيشاوي أحمد: " الجودة في إنتاج التمور في الجزائر: بين الواقع والمتطلبات"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 04، جوان 2013، ص 37.

الفواكه من حيث المساحة المزروعة، كما تعتبر كل من إيران والجزائر والعراق وباكستان بالإضافة إلى دول عربية أخرى من أهم منتجي مادة التمور في العالم[7].

الجدول رقم (03): أهم الدول المنتجة للتمور في العالم في الفترة (1998-2014)

الوحدة: ألف طن

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	13-09	2014
مصر	840	906	906	1113	1122	1115	1166	1160	1329	1314	1326	1394	1502
إيران	918	908	908	850	850	875	880	880	880	880	1000	1050	1084
السعودية	648	712	712	818	829	884	941	970	779	983	986	1021	1065
الجزائر	387	427	366	437	418	455	443	516	492	526	553	721	848
العراق	630	438	400	512	656	868	875	404	432	440	476	605	676
باكستان	722	580	580	630	650	650	622	622	622	622	680	533	527
الإمارات	290	536	757	757	757	757	760	757	757	757	757	464	245
السودان	175	175	175	300	250	328	336	328	348	336	339	431	-
عمان	236	282	228	266	312	220	231	247	259	256	267	268	269
تونس	103	103	103	105	110	111	122	113	131	124	127	181	195

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للأغذية (FAO) على الموقع الإلكتروني: www.fao.org
وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) على الموقع الإلكتروني: www.aoad.org

بالإضافة إلى الدول المذكورة في الجدول رقم (03) هناك دول أخرى منتجة لمادة التمور، فبالنسبة للدول العربية نجد كل من ليبيا، المغرب والكويت واليمن وموريتانيا وقطر والبحرين والأردن وسوريا والصومال وجيبوتي، أما بالنسبة للدول الأوروبية فنجد كل من ألبانيا وإسبانيا، وفي القارة الأمريكية تنتج هذه المادة في كل من الولايات المتحدة الأمركية والمكسيك والبيرو وكولومبيا، وفي إفريقيا في كل من البنين وكينيا والكامرون وناميبيا وسوازيلاند.

ثانيا: أهم الدول المصدرة للتمور في العالم

لقد عرفت التجارة الدولية لمادة التمور ازدهارا كبيرا في السنوات الماضية، فعلى مدى العقود السابقة كان أغلبية الإنتاج من هذه المادة يستهلك محليا، إلا أنه ومع مرور الوقت تم التوجه نحو تصدير هذه المادة، فقد بلغ حجم الصادرات 408 ألف طن كمتوسط بمعدل نمو سنوي قدر بـ 2,7% في الفترة (1990-2004)، أما اليوم فقد أصبح يصدر ما قدره عشر الإنتاج العالمي (771 ألف طن في السنة كمتوسط للفترة 2009-2013)، وهو ما يمثل الضعف مقارنة بسنة 2000، فقد ارتفعت صادرات التمور في العالم بنسبة 15% بالقيمة و8% بالكمية في السنة كمتوسط في الفترة (2009-2013)، وبلغ حجم الصادرات 859 مليون دولار كمتوسط سنوي لنفس الفترة.

وتعتبر مصر أكبر منتج للتمور في العالم، إلا أن غالبية هذا الإنتاج يستهلك محليا، بالمقابل احتلت باكستان المرتبة الأولى كأكبر دولة مصدرة للتمور من حيث الكمية في العالم سنة 2014 متقدمة على العراق، إذ تصدر باكستان مادة التمور أساسا لجارتها الهند، كما تحتل تونس المرتبة الثالثة عالميا كأكبر مصدر لمادة التمور من حيث الكمية والأولى عالميا من حيث

[7]- عبد الباسط عودة ابراهيم: " واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي "، الندوة الدولية (النخلة-حياة وحضارة)، البحرين، 23-24 نوفمبر 2009، ص 01.

القيمة، إذ تعتبر المورد الرئيسي لأوروبا من هذه المادة رغم المنافسة التي تواجهها من الجزائر، تليها إيران والسعودية والعراق[8].

الشكل رقم (02): أهم الدول المصدرة للتمور في العالم في الفترة (2009-2013)
الوحدة: (ألف دولار، طن)

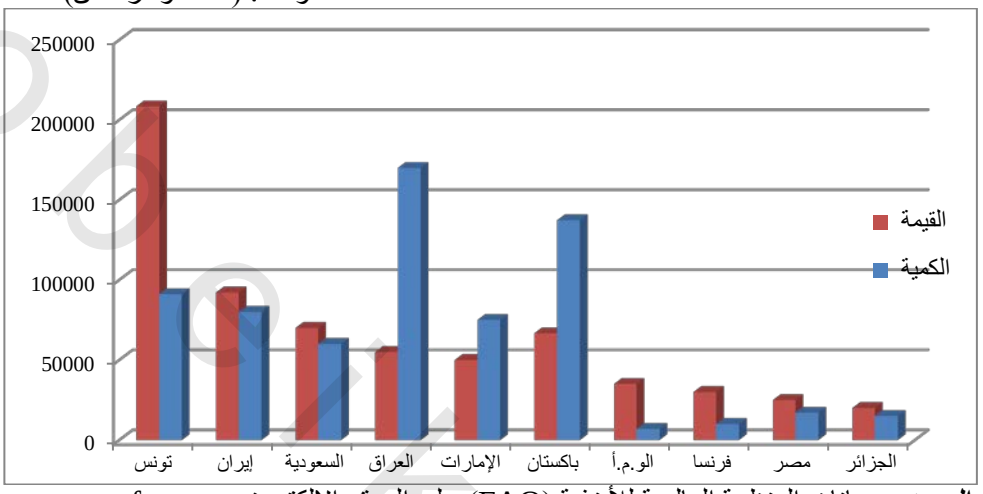

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للأغذية (FAO) على الموقع الإلكتروني:www.fao.org

كما أن هناك بعض الدول تقوم بإعادة تصدير التمور أهمها فرنسا وهولاندا وماليزيا وتركيا، إذ تستحوذ هذه الدول على 4% من حيث الكمية و11% من حيث القيمة بالنسبة لصادرات التمور في العالم.

ثالثا: أهم الدول المستورة للتمور في العالم

يتم تصدير مادة التمور إلى العديد من الدول، فقد بلغ حجم الواردات منها ما قدره 620 ألف طن كمتوسط بمعدل نمو قدر بـ 6,4% في الفترة (1990-2004)، أما اليوم فتشير الاحصائيات إلى أن أكثر من 63 دولة تستورد هذه المادة بكمية أكثر من 100 طن أو بقيمة أكبر من 1 مليون دولار، وتأتي الهند في مقدمة هذه الدول، إذ تضاعفت وارداتها من التمور في أقل من عشر سنوات، وأصبحت تسيطر على 40% من واردات التمور العالمية، ويأتي المغرب في المرتبة الثانية، فلقد ارتفع حجم استهلاك التمور فيه بالموازاة مع فشل المخطط الأخضر لإعادة إحياء قطاع النخيل، ويستورد أساسا من جيرانه المغاربيين كتونس والجزائر[9].

[8] - Claire Fages : « le commerce international des dattes prend de l'essor »,http://www.rfi.fr/emission/20150625-le-commerce-international-dattes-prend-essor, 15/01/2016, visité le :20/02/2016.
[9] - Idem, visité le 20/02/2016.

الشكل رقم (03): أهم الدول المستوردة للتمور في العالم في الفترة (2009-2013)
الوحدة: (ألف دولار، طن)

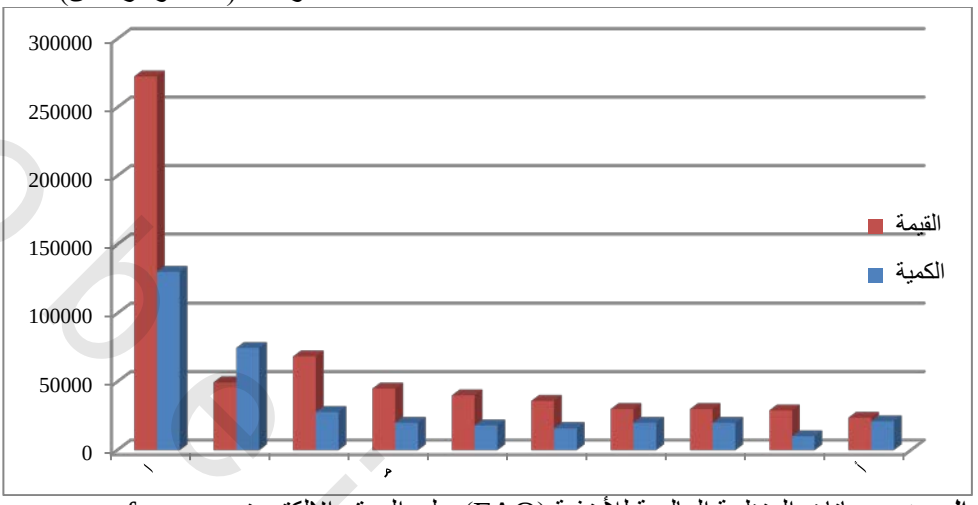

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للأغذية (FAO) على الموقع الإلكتروني:www.fao.org

بالإضافة إلى الهند والمغرب، تعتبر فرنسا من أهم الدول المستورة للتمور في العالم، إلى جانب كل من ماليزيا، بريطانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيطاليا، إندونيسيا، كندا، الإمارات، إسبانيا، هولاندا وغيرها من الدول الأخرى.

المحور الثالث: إنتاج وتصدير التمور في الجزائر

عرفت الجزائر ولسنوات عديدة على أنها من أكبر المنتجين والمصدرين لمادة التمور في العالم، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي، اشتهرت التمور الجزائرية بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، لكن هذه المادة الاستراتيجية تعرّضت لهزات متتالية على مستوى الإنتاج والتسويق، وهي وضعية أفقدت الجزائر نوعا ما زبائنها التقليديين، وتم في ذلك تسجيل نوع من الاختلال في ثلاثية قوامها الإنتاج والتسويق والتصدير.

أولا: واقع إنتاج وتصدير التمور الجزائرية

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة لمادة التمور في العالم نظرا لما تتوفر من إمكانيات طبيعية وبيئة ملائمة لإنتاج هذا النوع من المنتجات الزراعية، إلا أن غالبية هذا الإنتاج يوجه للاستهلاك الداخلي ولا يتم تصدير سوى 2-3% من حجم الإنتاج في كل سنة.

1- أهمية الإنتاج الوطني من التمور: تملك الجزائر ثروة هائلة من النخيل تقدر بنحو 20 مليون نخلة، تنتج نحو ألف نوع من التمور، وما يميز التمور الجزائرية هو توفرها على أرقى وأجود أنواع هذه الفاكهة عالمياً، والمتمثل في نوع "دقلة نور"، ويرتبط إنتاج التمور في الجزائر بمجموعة من العوامل أهمها عدد أشجار النخيل والتناوب البيولوجي للنخيل وكذا إدارة المحاصيل والظروف المناخية، ولقد تضاعف حجم الإنتاج في الفترة (1990-1999)

نتيجة زيادة المساحة المزروعة بنسبة 27% في نفس الفترة وبلغت أكثر من 100 ألف هكتار[10].

الشكل رقم (04): تطور الإنتاج الوطني للتمور في الفترة (1990-2014)

الوحدة: ألف طن

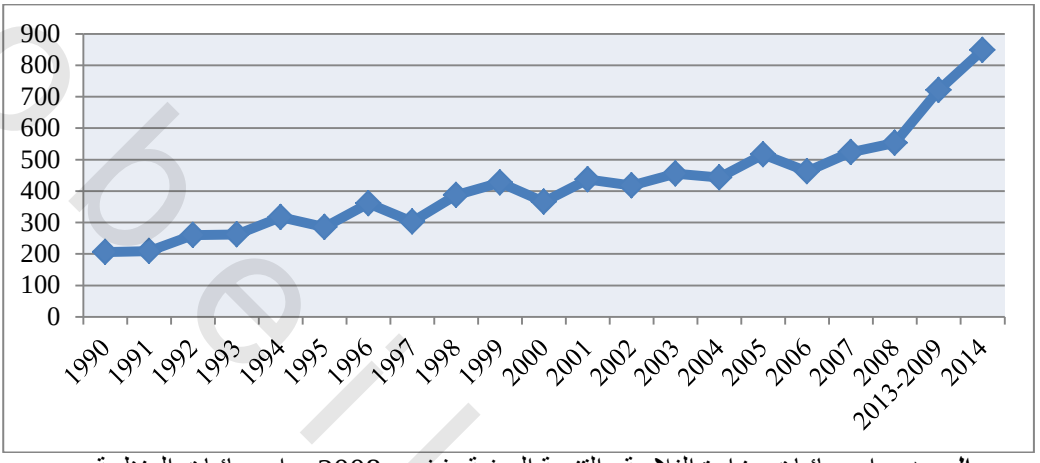

المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فيفري 2008، واحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2008، بالإضافة إلى مصادر أخرى.

ولقد عرف إنتاج التمور في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ بداية الألفية الجديدة، إذ تضاعف في خلال 15 سنة فقط، وانتقل من 366 ألف طن سنة 2000 إلى 848 ألف طن سنة 2014، أي بزيادة قدرها 130%[11]، هذا الارتفاع راجع بالأساس إلى الزيادة في ثروة النخيل والاهتمام الذي أصبح يحظى به هذا القطاع في السنوات الأخيرة، علما أن أكبر نسبة إنتاج مصدرها في المنطقة الجنوبية الشرقية بنسبة أكثر من 76% ممثلة في الولايات الثلاث: ورقلة، بسكرة والوادي، ورغم هذا التطور في الإنتاج إلا أن النتائج تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرة، فمردودية إنتاج النخلة في الجزائر لا تتعدى 45 كغ كمتوسط في السنة، وهو معدل ضعيف إذا ما قورن بإنتاجية دول أخرى تتجاوز فيها مردودية النخلة 200 كغ كمتوسط في السنة[12].

2- تطور صادرات التمور ومساهمتها في الصادرات خارج المحروقات: لقد قاربت صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجمها وقيمتها بعد ذلك، وشهدت نسبة الصادرات الجزائرية من التمور بين

[10]- بن عيشي بشير: " المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، نوفمبر 2002، ص 72.

[11] - Kadri Saadane : « analyse statistique du marché mondial de la datte et place de l'Algérie », chambre algérienne du commerce et d'industrie, Algérie, 22 mars 2015, P05.

[12]- Benziouche Salah eddine: «"Economic analysis of production, consumption and export of dates in the Arab world: current status, opportunities and challenges, actes proceedings of regional workshop on the improvement of the dates value chain in the near east and north Africa region (FAO), Kuwait, 9-12 December 2013, P04.

1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4,92% إلى 12,72%، لتتراجع خلال سنة 1993 إلى 11,5%، تم ترتفع سنة 1995 بنسبة 15,5% بقيمة 78,51 مليون دولار، لتسجل بعدها انخفاضا متتاليا في الفترة (1996-2000) بنسبة 3,36%. [13]

وحسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمور خلال 2005 حدود 10863 طن بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2,04% من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات، وبلغت حوالي 12328 طن خلال 2006 بقيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13360 طن بقيمة تفوق 23 مليون دولار، وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 آلاف طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار. [14]

الجدول رقم (04): تطور ومساهمة صادرات التمور الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات الوحدة: (ألف طن، مليون دولار، %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	10,44	16,33	16,45	14,37	18,49	19,72	22,48	19,53	13,57	22,66	23,26	26,21	29,85	38,35
الكمية	-	11,3	10,2	8,02	10,86	12,32	13,36	9,64	7,23	16,04	23,15	20,44	20,79	25,64
%مساه	1,61	2,22	2,44	1,84	2,04	1,66	1,69	1,01	1,27	1,48	1,52	1,27	1,48	1,36

المصدر: -Statistiques du commerce extérieures de l'Algérie période (2001 2014), direction générale des douanes, et les données de l'organisation arabe de developement agricole

ولقد عرفت صادرات الجزائر من التمور ارتفاعا مستمرا في السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات تبقى ضئيلة جدا ولا تتجاوز نسبة 1,5%، فالجزائر لا تصدر سوى ما نسبته 3% كمتوسط من الإنتاج الوطني لمادة التمور في الفترة (2009-2014)، فيما وجه الباقي (حوالي 97% من الإنتاج الوطني) للاستهلاك المحلي، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالدول الأخرى المنتجة لهذه المادة، على غرار تونس والعراق والسعودية أين تتجاوز هذه النسبة 65%، 22% و16% على التوالي[15].

[13]- عزاوي عمر : "إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002 ، ص 45.

[14]- ن.هدى: " واقع إنتاج التمور وتصديرها-ثنائية يعرقلها المضاربون والبيروقراطيون"، مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 09 نوفمبر 2009 على الرابط: http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41، تاريخ الإطلاع: 2016/01/20.

[15] - Kadri Saadane : op cite, P 07.

ثالثا: معوقات وعراقيل ترقية إنتاج وتصدير التمور في الجزائر

تواجه عملية إنتاج وتصدير التمور في الجزائر العديد من العراقيل والعوائق والتي كان لها انعكاس سلبي على الوضع الإنتاجي والتسويقي والتصديري لهذه المادة، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

1- معوقات إنتاجية: تواجه زراعة النخيل وبالتالي إنتاج التمور مجموعة من العراقيل والتي تقف في وجه تطور حجم الإنتاج مقارنة بالإمكانيات المتاحة والأهداف المسطرة أهمها[16]:

- انتشار الأصناف الرديئة في جميع مزارع النخل، مما أثر في مواصفات ونوعية التمور المنتجة؛
- النقص الشديد في اليد العاملة المؤهلة وارتفاع أجورها؛
- ارتفاع عدد مزارع النخيل المسنة نتيجة عدم تجديدها؛
- تعرض النخيل للإصابة بالعديد من الحشرات والآفات، مما يسبب لها أضرار بالغة؛
- ارتفاع أسعار الفسائل ذات النوعية الممتازة والجيدة؛
- عدم احترام المعايير التقنية للغرس والمسافة بين النخيل؛
- ارتفاع أسعار المواد المستعملة كالأسمدة المعدنية والعضوية والمبيدات التي تستعمل لمكافحة الحشرات الضارة؛
- بطء دورة رأس المال في إنتاج التمور.

2- معوقات تسويقية وتصديرية: يواجه تسويق وتصدير التمور عدة معوقات أدت إلى ضعف الصادرات الوطنية من هذه المادة والتي لا تتجاوز نسبة 3% من حجم الإنتاج، ويمكن تقسيمها إلى عراقيل تواجه التسويق الداخلي للتمور، وأخرى تواجه عملية تصديرها إلى الخارج كما يلي:

2-1- عراقيل تواجه التسويق الداخلي للتمور: ومن أبرزها:

- عدم توفر معلومات سوقية لدى منتجي التمور وافتقارهم للخبرة التسويقية؛
- ارتفاع تكاليف النقل نتيجة بعد مناطق الانتاج عن مراكز التسويق؛
- غياب دور التسويق التعاوني للتمور.

2-2- عراقيل تواجه تصدير التمور إلى الخارج: ولعل أهمها[17]:

- النقص الحاد بالمعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، من حيث حجم الطلب والأصناف المرغوبة والمواصفات المطلوبة في البلد المراد التصدير إليه؛
- بطء الإجراءات المتعلقة بالتصدير، مثل شهادة المنشأة والشهادة الصحية، وتعدد الجهات المسؤولة عن إصدار ذلك؛
- ارتفاع تكاليف النقل والشحن؛
- الشروط الزراعية الفنية المتشددة من الدول المستوردة خاصة من الدول الأوروبية.

---

[16]- بن عبد العزيز سفيان- مجاهد سيد أحمد:" ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات-زراعة التمور نموذجا "، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 04، جوان 2013، ص 52.

[17]- بن عيشي بشير: " اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد المزدوج 61-62، شتاء-ربيع 2013، ص ص 163-164.

الخاتمة:

تحاول الجزائر على غرار باقي دول العالم وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية غير النفطية، الاتجاه مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها، ومما لا شك فيه أن التسويق الدولي يساعد على دراسة الأسواق الخارجية والتعرف على الفرص التصديرية المتاحة بها والعمل على اغتنامها، ولهذا أصبح من الضروري على الجزائر أن تنتهج نشاط تسويقي على نطاق عملي في الأسواق الدولية.

ولغرض تفادي العوائق والعراقيل وحتى تحتل عملية إنتاج التمور نسبة هامة من بين نسب الصادرات الفلاحية والتي تدعم الاقتصاد الوطني في سوق المنافسة الدولية من غير الموارد النفطية، يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية لتحقيق أفضل النتائج في الميدان والقصد منها دفع عجلة هذا القطاع وكسر التبعية بتنوع هيكل الصادرات ومواجهة مشاكل تصدير التمور الجزائرية:

- **على مستوى الإنتاج**: وذلك من خلال:
  - الحماية الصحية للنباتات، صيانة مزارع النخيل وتجديد المسنة منها؛
  - تقديم الإعانات المالية لمنتجي التمور؛
  - دعم الدور الإرشادي في توعية منتجي التمور؛
  - توفير اليد العاملة المؤهلة والمواد المستعملة في عملية الإنتاج بأسعار مقبولة.
- **على مستوى التسويق والتصدير:** وذلك من خلال:
  - تكثيف برامج الدعاية والإعلان للتمور المصنعة، وتوعية المستهلكين بأهمية المنتجات التحويلية للتمور واستخداماتها؛
  - توعية منتجي التمور بضرورة الالتزام بالمواصفات التي تتطلبها مصانع التمور؛
  - التوسع في التصنيع وتعبئة التمور ومراعاة الشروط الصحية والمواصفات التجارية لتغطية الطلب في الأسواق التصديرية؛
  - إجراء البحوث الميدانية لإعداد تصنيف نهائي للتمور الجزائرية وإعداد المواصفات القياسية لكل صنف بهدف زيادة إنتاجها.

قائمة المراجع والإحالات:

1. بهلولي فيصل: " التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 113.
2. قندوز طارق-قاسمي السعيد: " تحديات ورهانات ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- مقاربة وصفية تحليلية "، مقال منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على الرابط: http://www.kantakji.com/strategic-management.aspx، ص 02.
3. -عيه عبد الرحمان: " دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية- حالة (2000-2011)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 05، جوان 2011، ص210.
4. بن رمضان أنيسة: " تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول- دراسة حالة الجزائر "، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 09، جويلية 2015، ص 35.

5. Si Mohammed Djamel-Hachemi Douici Naima :« ouverture économique et insertion dans l'économie-monde : les atouts et les contraintes pour l'économie algérienne », colloque international « les reformes politiques et institutionnelles dans les pays maghrébins et perspectives d'intégration, faculté de Oujda, 10-11 mais 2013, P07.
6. بن عيشاوي أحمد: " الجودة في إنتاج التمور في الجزائر: بين الواقع والمتطلبات"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 04، جوان 2013، ص 37.
7. عبد الباسط عودة ابراهيم: " واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي "، الندوة الدولية (النخلة-حياة وحضارة)، البحرين، 23-24 نوفمبر 2009، ص 01.
8. Claire Fages : « le commerce international des dattes prend de l'essor »,http://www.rfi.fr/emission/20150625-le-commerce-international-dattes-prend-essor, 15/01/2016, visité le :20/02/2016.
9. [1] - Idem, visité le 20/02/2016.
10. بن عيشي بشير: " المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، نوفمبر 2002، ص 72.
11. Kadri Saadane : « analyse statistique du marché mondial de la datte et place de l'Algérie », chambre algérienne du commerce et d'industrie, Algérie, 22 mars 2015, P05.
12. Benziouche Salah eddine: «"Economic analysis of production, consumption and export of dates in the Arab world: current status, opportunities and challenges, actes proceedings of regional workshop on the improvement of the dates value chain in the near east and north Africa region (FAO), Kuwait, 9-12 December 2013, P04.
13. عزاوي عمر : "إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002 ، ص 45.
14. ن.هدى: " واقع إنتاج التمور وتصديرها-ثنائية يعرقلها المضاربون والبيروقراطيون"، مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 09 نوفمبر 2009 على الرابط: http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41، تاريخ الإطلاع: 2016/01/20..
15. بن عبد العزيز سفيان- مجاهد سيد أحمد:" ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات- زراعة التمور نموذجا "، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 04، جوان 2013، ص 52.
16. بن عيشي بشير: " اقتصايات إنتاج التمور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد المزدوج 61-62، شتاء-ربيع 2013، ص ص 163-164.